

Distr.: General
29 November 2012
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة السابعة والخمسون

٤-١٥ آذار/مارس ٢٠١٣

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠:
المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن
الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية
والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام
الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من الكنيسة المشيخية (الولايات المتحدة الأمريكية) وهي
منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي
والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

110113 080113 12-61685X (A)



البيان

إن الكنيسة المشيخية (الولايات المتحدة الأمريكية) وبمسمياتها السابقة لهذا الاسم ما فتئت تعمل دوماً من أجل حقوق المرأة في الكنيسة وفي المجتمع. فقد أدركت الكنيسة المشيخية (الولايات المتحدة الأمريكية)، بالتشاور مع شركائها في مختلف أنحاء العالم، أهمية المرأة في بلورة سياسة التنمية. وبدأت منظمات المرأة تتكوّن في الكنيسة المشيخية في أوائل القرن التاسع عشر وقامت بدور ريادي في مضمار الدعوة في مسائل شتى من بينها القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات.

ولئن كانت الكنيسة المشيخية (الولايات المتحدة الأمريكية) تدرك أن أشكال العنف ضد النساء والفتيات لا حصر لها، فإنها تحدد العنف الهيكلي الذي أصيبت به مجتمعاتنا ويتجلى في انعدام الخدمات ومستوى التعليم المتدني والتمييز الاقتصادي بحسبانه شكلاً مهماً من أشكال العنف الذي تعاني منه النساء والفتيات بوجه أخص. وتتعترف الكنيسة المشيخية (الولايات المتحدة الأمريكية) وشركاء إرسالياتها الدولية، ومنهم أعضاء التحالف العالمي للكنائس البروتستانتية، بالأدوار المهمة التي تقوم بها المرأة في التنمية المستدامة والقضاء على الجوع والفقر. فأتباع الكنيسة المشيخية، ومن بينهم الجماعات النسائية، عملوا، وما زالوا يعملون، من أجل استئصال هذا العنف الهيكلي المتمثل في الفقر والجوع بتقديم الدعم المادي والشخصي لبرامج ومبادرات التغذية التي تعالج أسباب الفقر والجوع الجذرية في مجتمعاتهم وفي مختلف أنحاء العالم.

وأكدت الجمعية العامة السابعة عشرة بعد المائتين للكنيسة المشيخية (الولايات المتحدة الأمريكية) ما يلي:

”إننا كمسيحيين ندرك أن ما يحدث للسكان الذين يمرون بمرحلة ”إدماجهم“ يمثل معياراً رئيسياً يجب أن تُقاس به العولمة. إننا نتطلع إلى نوع من العولمة تتجسد فيه العدالة والمجتمع واستمرارية الكون. ولذلك، نوافق على التدابير التي تشد عضد اتباع مذهبنا في سياق دولي ونؤيد التدابير التي يتخذها مجتمع الأمم وحكومة بلدنا بغرض (تحسين الحوكمة الدولية وإدارة التقانة للمنفعة العامة ودعم التبادل المنصف في السياسة التجارية وجعل المساعدة الإنمائية أكثر فعالية وحماية العاملين والفئات الهشة وتشجيع استجابات الأبرشيات ومجلس الإدارة والإرساليات). ولذلك، نوافق على التدابير الهادفة إلى تعزيز“.

وتعترف الكنيسة المشيخية (الولايات المتحدة الأمريكية) بالدور الحيوي الذي تقوم به الحكومات والمجتمع المدني في العمل جنباً إلى جنب لتغيير الأنظمة التي ظلت تمثل باطراد

تحدياً لمساواة المرأة في مختلف أنحاء العالم، فتغيير نظام اقتصادي غير عادل ظل قائماً منذ وقت طويل لن يتحقق بمعزل عن التعاون بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المجتمع الديني. ودور المؤسسات الدينية في بلورة المعايير الاجتماعية واضح لا تخبطه العين.

وفي عام ١٩٨٠، اعترفت الكنيسة المشيخية في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي مؤسسة سابقة للكنيسة المشيخية (الولايات المتحدة الأمريكية) بأن ثمة أسباب تبرر الدافع العام للدعوة لإحداث تغييرات رئيسية في النظام العالمي، فالنظام الدولي من صنع الأمم المتقدمة صناعياً في المقام الأول وهو منحاز لها، حسبما هو متوقع. وبفضل تجربة الكنيسة المشيخية الراهنة في الولايات المتحدة مع المعاملة التفضيلية كوسيلة لإيجاد فرصة متساوية لمن كانوا يعانون من الحرمان تفهمت منطق الحجة القائلة بأن الأمم النامية بحاجة إلى معاملة تفضيلية حتى تتمكن من المنافسة الناجحة في الاقتصاد العالمي. وكان من الضروري إجراء إعادة هيكلة عميقة إذا أُريد إتاحة فرصة عادلة للتنمية وإن قُلت.

ورغم أن الكنيسة المشيخية تعتقد أن إعادة هيكلة النظام الاقتصادي شرط ضروري لتحقيق مزيد من العدالة الاقتصادية بين الأمم وفي داخلها، فإنها تدرك أيضاً أنها ليست شرطاً كافياً لضمان العدالة داخل بلدان العالم الثالث، فالتغييرات على الصعيد الدولي قد تُعمق فعلاً الظلم الاقتصادي داخل بعض البلدان إذا لم يحدث تغيير في سياساتها المحلية. ولهذا السبب، ينبغي أن يقرن التوجه نحو إقامة نظام اقتصادي دولي جديد بتشجيع إستراتيجيات الاحتياجات الأساسية داخل بلدان العالم الثالث. ولا تعتقد الكنيسة المشيخية أن قيام الأمم الصناعية بإعداد ترتيبات اقتصادية دولية جديدة ينبغي أن يكون رهيناً باعتماد هذه التدابير من قبل حكومات العالم الثالث، بل ينبغي السعي لتحقيق المهدفين معاً. وحثت الكنيسة المشيخية حكومة الولايات المتحدة على استخدام كل النفوذ الملائم لتشجيع التغييرات المرغوبة في سياسات البلدان النامية.

إننا ندرك أن لغة الثمانينيات قد تختلف عن اللغة التي نستخدمها اليوم وأن ثمة حاجة أيضاً إلى إحداث تغييرات في قيم الولايات المتحدة والبلدان المتقدمة وسياساتها، فقد أفضت النزعة الفردية المفرطة والإيديولوجية الهدامة المعادية للحكومة إلى انعدام الأمن بشكل عميق وإلى عدم المساواة الاقتصادية المححف والفقر المدقع وهو أمر يلحق الضرر بالجميع ولكنه يزيد العبء الواقع على عاتق النساء والفتيات ثقلاً.

وتدعو الكنيسة المشيخية (الولايات المتحدة الأمريكية) الحكومات والمؤسسات الدولية والمجتمع المدني إلى اتخاذ خطوات لمعالجة هذا العنف الهيكلي الاقتصادي الذي يتفشى شره في مجتمعاتنا، لا سيما وأنه يلحق الضرر بالنساء والفتيات.

التوصيات

إننا ندعو حكومات مجموعة الثمانية إلى أن تشرع، في جميع المنظمات التجارية والإغائية الدولية الرسمية، في إعداد تدابير تتيح للبلدان الأقل نمواً مزيداً من المشاركة في اتخاذ القرارات وذلك بإدخال تعديلات على التمثيل النسبي في عملية التصويت وباتخاذ تدابير أخرى.

وندعو إلى تنظيم دولي يكون مصمماً لحماية السكان الأصليين من الاستغلال الثقافي واستغلال الموارد من قبل المصالح عبر الوطنية وحماية الموارد الدولية المشتركة من استحواد المصالح الخاصة عليها دون وجه حق.

ونحث واضعي السياسات على إتباع سياسات تلي الاحتياجات الإنسانية وتدعم الصالح العام عوضاً عن السياسات التي تعود بالنفع على الأقوى.

وندعو الحكومات وواضعي السياسات إلى إصلاح النظم الاقتصادية التي تبيح تهميش أفرادها أو استغلالهم، لا سيما النساء والفتيات، من خلال البطالة والعمالة الناقصة والأجور غير الكافية أو عدم المساواة المفرطة في الحصول على المنافع الاجتماعية.

ونحث الحكومات على إعلاء قيمة المشاركة بحيث يتمكن أشد المتضررين من القرارات من الحضور والمشاركة في مراكز اتخاذ القرارات.

وندعو إلى وضع سياسات وقوانين مؤسسية توسع نطاق الحماية المدنية للنساء والفتيات بحيث تشمل الأجر المتساوي لقاء العمل ذي القيمة المشابهة وتوفر التعليم الرفيع المستوى للجميع بحسبانه حقاً إنسانياً أساسياً.

وفي الختام، ندعو لجنة وضع المرأة إلى التوصل إلى استنتاجات في دورتها الحالية. ونحن ندرك أن الأولويات الوطنية تتنافس مع الاتفاق الدولي وأن كل دولة عضو تعتقد أن أولوياتها هي الأهم. وتذكر الكنيسة المشيخية (الولايات المتحدة الأمريكية) الدول الأعضاء بأهمية التعاون الدولي، لاسيما في الأمم المتحدة، وتدعوها إلى السعي للتوصل إلى حل وسط واستنتاجات متفق عليها في هذه الدورة.